JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE GOVERNANCE
ISSN 2602-5655
Vol. 2, No. 2 (Dec 2018)

OEB Univ. Publish. Co.

تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD بمستغانم، الجزائر

THE APPLICATION OF ENVIRONMENTAL RESPONSIBILITY IN THE ALGERIAN ECONOMIC INSTITUTION TO ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENT: CASE STUDY OF NATIONAL OBSERVATORY FOR ENVIRONMENT AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT ONEDD IN MOSTAGANEM, ALGERIA

طاري عبد القادر* ، بلمختار فوضيل** بالأطرش منصور***

Received date: 12/ 10/2018, Accepted date: 14/ 11/2018, online publication date: 30/ 12/2018

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح علاقة الارتباط بين الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد قمنا بدراسة ميدانية حول المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD *بمستغانم، ويهدف هذا البحث إلى تفعيل العلاقة بين المرصد والمؤسسات الاقتصادية، لأن المؤسسات التي تتعاقد مع المرصد تستفيد من شهادة* ISO *تساعدها في الحصول على شهادة التقييس المحلية والدولية.وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصناعية المتعاقدة مع المرصد تتبنى المسؤولية البيئية، لأن ظهور مفهوم المسؤولية البيئية ساعدها في التوفيق بين الإنفاق البيئي وتحقيق رسالتها.*

الكلمات المفتاحية: الإنفاق البيئي، رسالة المؤسسة، المسؤولية البيئية، التنمية المستدامة.

ABSTRACT

This paper aims at clarifying the correlation between the green economy and achieving sustainable development. We have conducted a field study on the National Observatory for Environment and

* TARIAEK74@YAHOO.FR، طالب دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر.
** belmokhtarfodil@yahoo.fr، طالب دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر.
*** Mansour.belatreche@univ-mosta.dz، طالب دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر.

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

Sustainable Development (ONEDD) in Mostaganem. The aim of this study is to activate the relationship between the Observatory and the economic institutions, because the institutions that contract with the Observatory benefit from a certificate that helps them obtain the ISO standard. The study concluded that the industrial establishments contracted by the Observatory adopt environmental responsibility, because the emergence of the concept of environmental responsibility has helped them to reconcile environmental spending with its mission.

Keywords: environmental spending, corporate mission, environmental responsibility, sustainable development.

JEL Code: L83, Q46, N21.

Citation: Tari, A., Belmokhtar, F., Belatreche, M. (2018). tatbiq almaswuwliat albiyiyat fi almuasasat alaiqtisadiat aljazayiriat litahqiq altanmiat almstadamt: dirasat halat almirsad alwatanii lilbiyat waltanmiat almustadamat ONEDD bimustaghanim, aljazayir [The application of environmental responsibility in the Algerian economic institution to achieve sustainable development: Case Study of National Observatory for Environment and Sustainable Development ONEDD in Mostaganem, Algeria]. *Journal of Finance and Corporate Governance*, Vol., 2, No. 2: pp. 67 – 82. (Dec. 2018) ; ISSN: 2602-5655.

المقدمة

إن حماية البيئة قد أضحت فرصة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس منتشرا بشكل كبير في أوساط المؤسسات الاقتصادية، لهذا أوصى الخبراء في الاقتصاد بوضع برامج تتبنى التفاعل بين البشر، الاقتصاد الأخضر والبيئة، بهدف إيجاد أنماط ملائمة لاستثمار وإنتاج منتجات صديقة للبيئة. وبعد تفاقم المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، والتي كانت المؤسسات الاقتصادية السبب في ظهور بعض منها، ظهرت ضغوطات كبيرة على هذه المؤسسات في سبيل مواجهة التزاماتها ومسؤولياتها وتصحيح الممارسات غير المسئولة الصادرة عنها. ومن هنا بدأت تتبلور ثقافة المسؤولية البيئية، وأصبحت المؤسسات الاقتصادية تغير من نظرتها للمجتمع والبيئة، في محاولة منها لتحسين صورتها من جهة وللعب دور فعال وايجابي في المجتمع من جهة أخرى. وتعتبر المسؤولية البيئية من المواضيع الهامة اليوم ومطلبا أساسيّا للمؤسسات الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تتجه دراساتنا حول حتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق تنمية مستدامة. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة؟

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية:

- تحقيق التنمية المستدامة تتوقف على تبني المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية ومطالب الأطراف ذات المصلحة.

أولا: مفاهيم نظرية حول البيئية، المسؤولية الاجتماعية والاقتصاد الأخضر

I. بيئية المؤسسة

"تضم بيئة المؤسسة كل المتغيرات والعوامل والقيود والظروف التي تواجه المؤسسة وتؤثر على سلوكها الاستراتيجي، سواء كانت عوامل تدخل ضمن بيئتها الداخلية أو متغيرات خارجية"، (**أبو قحف، 2001**) يتضح من هذا التعريف أن للمؤسسة بيئة داخلية تضم مختلف الموارد الداخلية المادية وغير المادية، بالإضافة إلى مختلف الأنظمة والأنشطة والوظائف، والعمليات التي تتحكم فيها المؤسسة ولها سلطة الرقابة والتوجيه خدمة للأهداف الإستراتيجية، وبيئة خارجية تتسم بالتنافسية الشديدة. وتتمثل خصائص البيئة التنافسية التي تعمل فيها المؤسسة كالتالي: (**الحناوي وآخرون، 1999**)

- تعمل المؤسسة في بيئة متغيرة، مما يستوجب استمرارية عملية التحليل الاستراتيجي لمتغيراتها؛
- تتميز بيئة المؤسسة بالتعقيد بسبب تفاعل متغيراتها المختلفة ليصبح هذا التأثير أكثر تعقّدا؛
- يوجد ارتباط قوى بين المؤسسة وبيئتها نتيجة لتداخلها، مما يزيد من درجة تعقد عملية التحليل؛
- هناك اختلاف في بيئة المؤسسة من حيث عدد وطبيعة المتغيرات ودرجة تأثيرها؛
- صعوبة السيطرة والتحكم في متغيرات البيئة التنافسية لأنها تقع خارج سلطة ورقابة المؤسسة.

لقد قدم "**بورتر**" ضمن دراسته تأثير البيئة التنافسية للمؤسسة في إطار تحليله لهيكل الصناعة[*] بالدول المتقدمة تحليلا هيكلياً لقطاعات النشاط المختلفة وقوى المنافسة الفاعلة فيها والمحددة لجاذبيتها وربحيتها ضمن ما أصبح يعرف "بنموذج قوى المنافسة لـ "**بورتر**"، إذ يؤكد من خلال هذا التحليل على أن العامل الأول الذي يحدد مردودية مؤسسة ما ضمن قطاع معين يتمثل في جاذبية هذا القطاع (L'Attrait Du Secteur) التي يصنعها تجاذب قوى المنافسة بداخله، وأن العامل الثاني هو الوضعية التنافسية النسبية (La Position Concurrentiel Relative) لمؤسسة ما إزاء منافسيها ضمن القطاع. **(يحضيه، 2005).**

[*] مفهوم الصناعة يعني هنا مجموعة المؤسسات المنتجة للسلع أو الخدمات المتشابهة، وتستخدم عبارة قطاع النشاط للدلالة على نفس المفهوم.

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

الشكل رقم (01): نموذج قوى المنافسة لـ "بورتر"

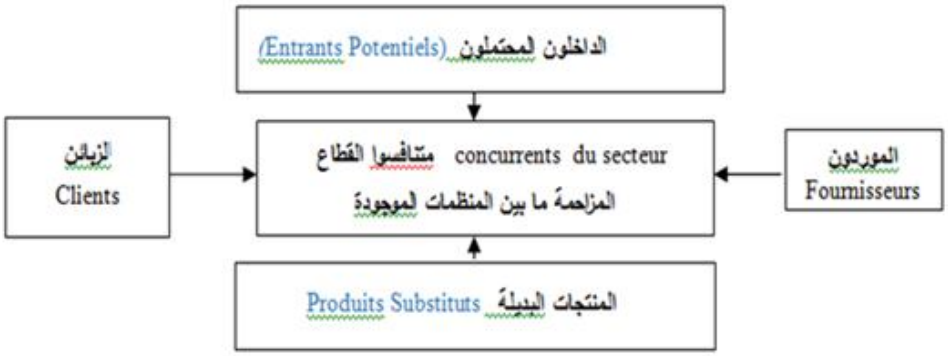

المصدر:**(يحضيه، 2005)**

المسؤولية الاجتماعية:

ظهرت نتيجة لتفاعل عدة عوامل اقتصادية ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي: **(يحضيه، 2005).**

- إهمال منظمات الأعمال لعلاج الآثار السلبية لنشاطاتها على البيئة والإنسان واهتمامها بالربح فقط؛
- تزايد الفضائح الأخلاقية والقانونية وقضايا الفساد والرشوة في منظمات الأعمال الكبرى؛
- تزايد الضغط من قبل المنظمات غير الحكومية، منظمات حماية حقوق الإنسان وحماية حقوق العمال، منظمات حماية البيئة وغيرها من المنظمات التي تهتم بالجوانب الإنسانية والبيئية والأخلاقية.

1. **تعريف المسؤولية الاجتماعية:** إن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال "ترتبط ببعدين أساسيين أحدهما داخلي يتمثل بإسهام المنظمة في تطوير العاملين وتحسين حياتهم، والبعد الخارجي ينعكس في مبادرات منظمة الأعمال في التدخل لمعالجة الإشكالات والمشاكل التي يعاني منها المجتمع" **(الغالبي، 2005، صفحة 50)**.
2. **أنواع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:**

هناك ثلاثة أنواع لمسؤولية وهي: **(الغالي، 2005)**

- المسؤولية الاقتصادية: يرتكز هذا النوع على أن المؤسسات يجب أن ينصب اهتمامها على تعظيم الربح، ويعد ميلتون فريدمان من أنصار هذا النمط، ويشير إلى أن المدراء مهمتهم هي تحقيق الأرباح للمالكين.
- المسؤولية الاجتماعية: المؤسسات هي كوحدات اجتماعية بدرجة كبيرة، تهتم بأهداف المجتمع ومتطلباته، وبالتالي تعمل المؤسسات على موازنة متطلبات أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

- المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية: يعد هذا النوع الأكثر توازنا حيث أن المتغيرات بمرور الزمن أدت إلى تغير إدراك المؤسسات وتحمل مسؤولياتها في تقديم ما كان على عاتق الحكومات تجاه المجتمعات والبيئة.

الجدول رقم (01) : أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين واحترام قواعد المنافسة.
	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي معالجة الأضرار التي تلحق البيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	- عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها - حماية الأطفال صحيا وثقافيا، والمستهلكين من المواد المزورة والمزيفة
	حماية البيئة	- منع تلوث المياه والهواء والتربة، - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها - منع الاستخدام التعسفي للموارد، - صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة والعدالة	- منع التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس.
الأخلاقي	معايير أخلاقية	- مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك، ومبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف.
	الأعراف والقيم الاجتماعية	- احترام العادات والتقاليد، مكافحة المخدرات والممارسات لا أخلاقية.
الخيري	نوعية الحياة	- نوعية التغذية، - الملابس، - الخدمات، - النقل العام

المصدر: (الغالبي، 2005، صفحة 82)

II. رسالة المؤسسة

هناك عدة تعاريف للرسالة نذكر منها ما يلي:

❶ "يشير اصطلاح الرسالة إلى الغاية من وجود المؤسسة، ومن ثم فهي الأداة لتحديد هوية المؤسسة ومدى تفردها عن غيرها من المؤسسات المناظرة، وهي الأساس في بناء الغايات التي تسعى المؤسسات لتحقيقها والوصول إليها؛ والقاعدة التي تنطلق منها الأهداف والسياسات والاستراتيجيات" **(النعيم، 2008، صفحة 464).**

❷ "هي الإطار الرئيسي المميز للمنظمة دون غيرها، من حيث مجال نشاطها ومنتجاتها وعملائها وأسواقها، ويهدف بيان السبب الجوهري لوجود المنظمة وهويتها وعملياتها وممارستها" **(المغربي، 1999، صفحة 70).**

❸ " الرسالة في النموذج الإداري تتكون من الأمر الذي ترغب المنظمة في تحقيقه في المدى المنظور ووفق المجال الذي تعمل فيه. ويجب وجود خمسة عناصر في أي صياغة للرسالة وهي:

- تحديد المجال الذي تعمل فيه المنظمة؛ تحديد المهمة إما بشكل عريض أو بشكل نية إستراتيجية؛
- تحديد مناطق قوة المنظمة؛ تحديد الإستراتجية العريضة لتحقيق المهمة؛
- تحديد القيم التي سيتم الالتزام بها للسعي في انجاز الرسالة.

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

تناول هذا التعريف العناصر التي يجب مراعاتها في صياغة الرسالة كما هي في الشكل رقم(02):

الشكل رقم (02): عناصر الرسالة

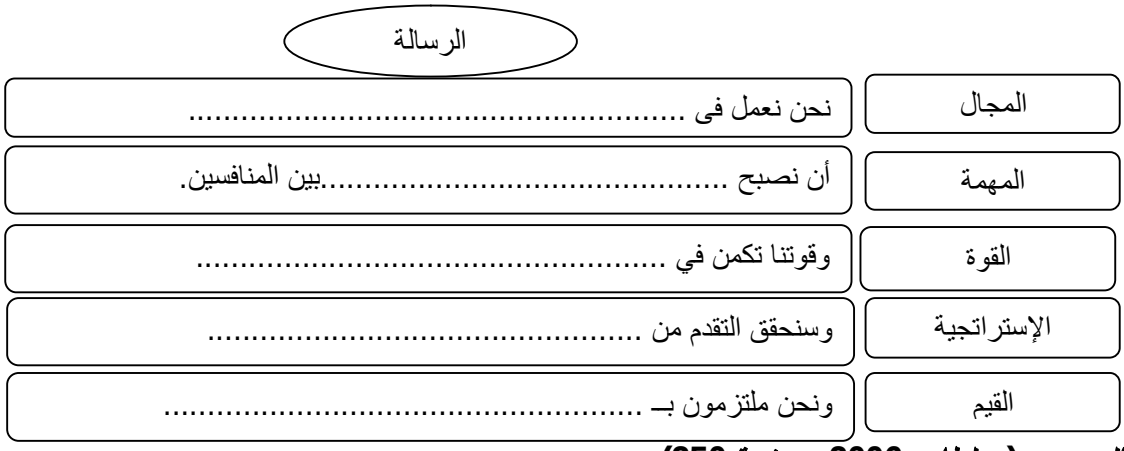

المصدر: (سلطان، 2006، صفحة 250)

III. العوامل المؤثرة في صياغة رسالة المؤسسة

تتأثر رسالة المؤسسة بعدة عوامل منها: **(قاسمي، 2012، صفحة 48)**

1. تاريخ الشركة: لكل شركة تاريخ نشاطها وأهداف وإنجازات، عند صياغة الرسالة لا يجب إهماله.
2. التفضيلات للملاك والإدارة: الإدارة والملاك من العناصر المؤثرة في صياغة الرسالة، فبعض المديرين يرى أن كمية الإنتاج هي المؤثرة، بينما يرى الآخر أنه يتهم بالجودة وليس بالكمية.
4. البيئة السوقية: تفرض البيئة فرص وتهديدات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، لأن وجود فرص يتيح للشركة دخول مجال عمل جديد لذلك لا بد أن يعكس في الرسالة.
4. البيئة الداخلية: لابد أن توافق الرسالة ظروف الشركة وإمكانياتها للتعرف على نقاط القوة والضعف، ومواردها المالية والبشرية، والإمكانيات المتاحة لديها.

والشكل رقم (03) يبين بوضوح العوامل المؤثرة برسالة المؤسسة وتحقيق أهدافها.

الشكل رقم (03): العوامل المؤثرة برسالة المؤسسة وتحقيق أهدافها

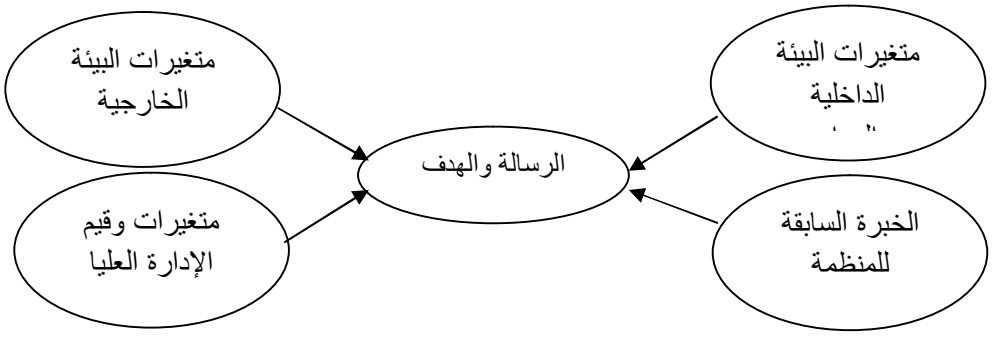

المصدر: (الحسني، 2004)

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

IV. *التفاعل بين الرسالة وبيئة المؤسسة*

توجد علاقة تأثير وتأثر بين رسالة المؤسسة ونتائج تقييم بيئتها، فلا تستطيع المؤسسة ممارسة نشاطها إلا بعد تقييم البيئة الخارجية للوقوف على الفرص المتاحة، والتهديدات المرتقبة، ثم تقوم بتقييم إمكانيتها الداخلية للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف.

يمكن للمؤسسة من تقديم منتجاتها لشرائح جديدة، الشيء الذي يدفعها إلى تغيير رسالتها ومن هنا فإن البيئة أثرت في الرسالة، ويمكن التعبير عن هذا التفاعل بالشكل التالي:

من الشكل رقم(04) يتضح أن الإنفاق البيئي له علاقة برسالة المؤسسة لأنه يعتبر فرصة أو تهديد بالنسبة لها.

الشكل رقم(04): التفاعل بين الرسالة وبيئة المؤسسة

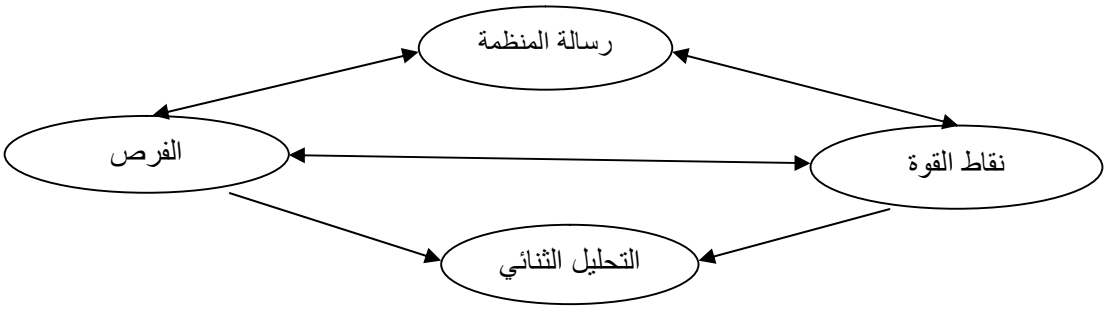

المصدر: (قاسمي، 2012، صفحة 157)

1. **تأثير البيئة على رسالة المؤسسة:** يظهر مجال تأثير البيئة على رسالة المؤسسة من خلال النقاط التالية: **(قاسمي، 2012، صفحة 158)**

- الرسالة تتأثر بقيم وعادات المجتمع، فلا تستطيع أن تصنف نشاطا يتنافى وتلك القيم والعادات؛
- النظام الاقتصادي والسياسي الذي يدفع الدولة للسيطرة على بعض الأنشطة ودعمها فمن الخطأ أن تصنف الرسالة تابعة لقطاع الخاص نفس النشاط الذي لا يغطي حتى تكاليف الإنتاج؛
- تحديد الأجور والسعر له تأثير على ربحية المؤسسة، فعلى الرسالة مراعاة ذلك؛
- دور الدولة في إلزامية الإنفاق على البيئة، وتطبيق مبدأ "من يلوث يدفع".

V. **الاقتصاد الأخضر:** مفهوم كلمة الأخضر تعني هو كل ما يوجد في البيئة ولكن بشرط أن يكون صديق لها ولا يسبب لها أية تلوث أو على الأقل لا يضيف أو يزيد على البيئة.

ويعرف الاقتصاد الأخضر وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه "الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الايكولوجية للموارد". **(Stone, 2010)**

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

VI. *مؤتمرات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر*

مع تزايد أهمية السير نحو تحقيق التنمية المستدامة من أجل مستوى أفضل من الحياة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. كانت الدعوة لعقد قمة للأرض وهي الأولى من نوعها في مدينة ستوكهولم السويدية عام 1972 ومن هنا بدأ المشوار. **برنامج (2012)**

قمة الأرض في ستوكهولم (قمة البيئة البشرية) 1972: أمام تزايد الأخطار البيئية وتفاقمها، وبناء على اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من ديسمبر عام 1968 إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية. وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد في الفترة من 5- 16 يونيو عام 1972مستهدفاً تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها. وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة وتحسينها.

وقد صدر عن هذا المؤتمر في ختام أعماله إعلاناً عن البيئة الإنسانية متضمناً أول وثيقة دولية بمبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار بالإضافة إلى خطة العمل الدولي وهي تتكون من 109 توصية و26 مبدأ.

قمة الأرض في ريو دى جانيرو (البيئة والتنمية) 1992: روجت الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مؤتمراتها وندواتها ومنشوراتها غير أنها لم تنجح في تحقيق هذا النمط من التنمية المستدامة عبر برنامج تعاونها الإنمائي مع الدول النامية. وقد تحملت الأمم المتحدة مسئولية مشروع التنمية المستدامة علي الصعيد العالمي وخاصة خلال السنوات ال15 الماضية وتحديدا منذ قمة الأرض 1992 الذي عقد في البرازيل في ريو دي جانيرو.

قمة الأرض جوها نسبرغ (التنمية المستدامة) 2002: انعقد هذا المؤتمر في جنوب إفريقيا وقد حضره عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات أعضاء الوفود الوطنية وقيادات من المنظمات الغير حكومية وقد ركز المؤتمر في افتتاحه على عدد من النقاط حول القضايا الهامة أهمها:

- أهمية تقليص الفجوة فيما بين دول الشمال والجنوب؛
- توفير الإمكانات المادية والبشرية للقضاء علي آفة الفقر الذي يعتبر عدوا للتنمية المستدامة في الدول الفقيرة وأهمية التضافر العالمي للقضاء علي تلك الآفة.

اعتبار مؤتمر القمة للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ هو امتداد لمؤتمر ريو 1992 الذي تمخض عنه إجراءات يجب علي الدول اتخاذها حيث سيتم في هذا المؤتمر مراجعة ما تم عمله خلال العشر سنوات الماضية من تحقيق لأجندة القرن (21) ومدى وفاء الدول بالتزامها.

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

قمة الأرض ريو+20 (الاقتصاد الأخضر) 2012: استضيف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20، في ريو دي جانيرو -البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 جوان2012 . حيث ضم مائة من رؤساء الدول والحكومات، وآلاف المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه.

وقد تم تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) تنفيذا لقرار الجمعية العامة 236/64 حيث انعقد في البرازيل في 20-22 جوان 2012 للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، في ريو دي جانيرو، والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وركز المؤتمر على موضوعين هما:

- الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر؛
- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة .وقد أبرزت الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو +20 سبعة مجالات ذات أولوية والتي تحتاج إلى عناية، والتي تشمل وظائف لائقة، والطاقة، والمدن المستدامة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، والمحيطات ومخاطر الكوارث.

ثالثا: ما مدى تطبيق المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD بمستغانم، الجزائر.

I. *تقديم المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD*

في سياق التوصيات التي تقدمت بها الجزائر خلال مشاركتها في قمة ريو دي جانيرو، واتفاقية برشلونة، ولتعزيز السياسات البيئية تم إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة موجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 20 محرم 1423 الموافق 3 أبريل 2002. تحت وصاية وزارة البيئة. المرصد عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ويدار من قبل مجلس الإدارة، برئاسة مدير تنفيذي ويساعده لجنة علمية.

من أجل التنمية المستدامة قام المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD، بوضع تحت تصرف السلطات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات، شبكة مراقبة مكونة من عدة محطات من أجل الاستجابة لمهام الأساسية للمرصد وهي مراقبة الأوساط البيئية ووضعت شبكة وطنية من المخابر والمحطات المراقبة للاستجابة لمطالبهم. وهناك أربعة مخابر جهوية:

1- مخبر جهوي وسط (الجزائر)؛
2- مخبر جهوي شرق (قسنطينة)؛
3- مخبر جهوي غرب (وهران)؛
4- مخبر جهوي جنوب (قسنطينة).

وهناك قطاعات آخرى:

- أكثر من 17 محطة على المستوى الوطني؛

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

- أكثر من 175 مختص في مجال خدمات حماية البيئة والتنمية المستدامة؛

II. مهام المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD

نذكر منها ما يلي:

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية وتسيير ذلك؛
- جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة؛
- معالجة المعطيات والمعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام؛
- المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط والضغوط الممارسة؛
- انجاز هذه الدراسات أو المشاركة في إنجازها، ونشر المعلومة البيئية وتوزيعها.

الشكل رقم 05: علاقة المرصد الوطني بالمؤسسات ومديرية البيئة

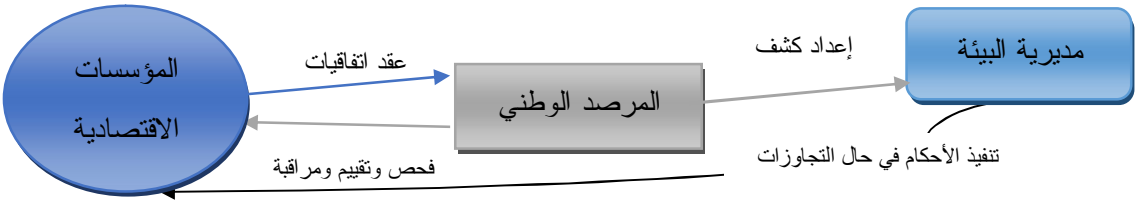

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المرصد الوطني

من خلال الشكل رقم 05 يبين أن المرصد يقوم بهمزة وصل بين مديرية البيئة والمؤسسات الاقتصادية من أجل المحافظة على البيئة، وتحقيق الاقتصاد الأخضر. فبعد عقد الاتفاقيات بين المؤسسات الاقتصادية والمرصد، يقوم هذا الأخير بإجراء زيارات ميدانية للمؤسسة من أجل الفحص والتقييم النتائج. ثم إعداد كشوف عن التحاليل التي قام بها، وإرسالها إلى مديرية البيئة. ونذكر في هذا الصدد بأن المرصد ليس له وصاية على المؤسسات الاقتصادية، لهذا يقوم بإرسال الكشوف إلى مديرية البيئة، وهذه الخيرة تقوم بتنفيذ الأحكام القانونية للمؤسسات التي تتسبب في تلويث أو المساس البيئة، وهذه العملية بالنسبة للمرصد هي دورية لكل ثلاثة أشهر.

III. إحصاء المؤسسات الناشطة على مستوى ولاية مستغانم

من خلال العمل الدءوب لهذا المرصد، لقد تم إحصاء 120 مؤسسة اقتصادية على مستوى ولاية مستغانم، من بينها 21 مؤسسة قبلت بإبرام اتفاقية. ثم تمت عملية تصنيف هذه المؤسسات على حسب نوعية النفايات المطروحة بغرض تسهيل عملية قياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية المحاطة بها. لأن المشرع الجزائري قد صنف النفايات إلى عدة أنواع منها:

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

1. **انبعاث الغاز والدخان والبخار**: المرسوم التنفيذي رقم 06- 138 المؤرخ في 19 أفريل 2006 ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزئيات السائلة والصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها المراقبة.
2. **المصبات الصناعية السائلة**: المرسوم التنفيذي رقم 06- 141 المؤرخ في 15 أفريل 2006 يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة.
3. **المصبات الصناعية الصلبة:** المرسوم التنفيذي رقم 06- 141 المؤرخ في 15 أفريل 2006 يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية الصلبة.

IV. *تصنيف المؤسسات حسب مخرجاتها*

الشكل رقم **06** يبن عدد المؤسسات الصناعية المتواجدة بولاية مستغانم

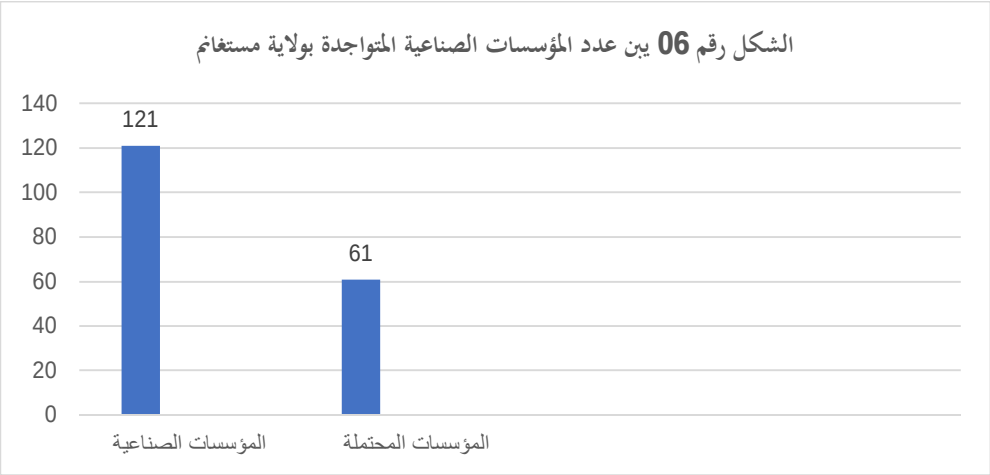

من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصناعية كبير، وهذا ما جعل المرصد الوطني يهتم بها وبمخرجاتها. حيث قدرت بـــ 121 مؤسسة صناعية بولاية مستغانم، منها 61 مؤسسة محتمل أن نشاطها يلوث البيئة. للعلم أن النسيج الصناعي بالولاية فعال وله تأثير إيجابي من ناحية التنمية المستدامة وآخر سلبي على البيئة، لهذا السبب يعمل المرصد الوطني بالتنسيق مع مديرية البيئة لضبط التعاملات الاقتصادية، وحماية البيئة والإنسان معا.

الشكل رقم **07**يبين المؤسسات الصناعية المتعاقدة مع المرصد والمحتملة أنها ملوثة

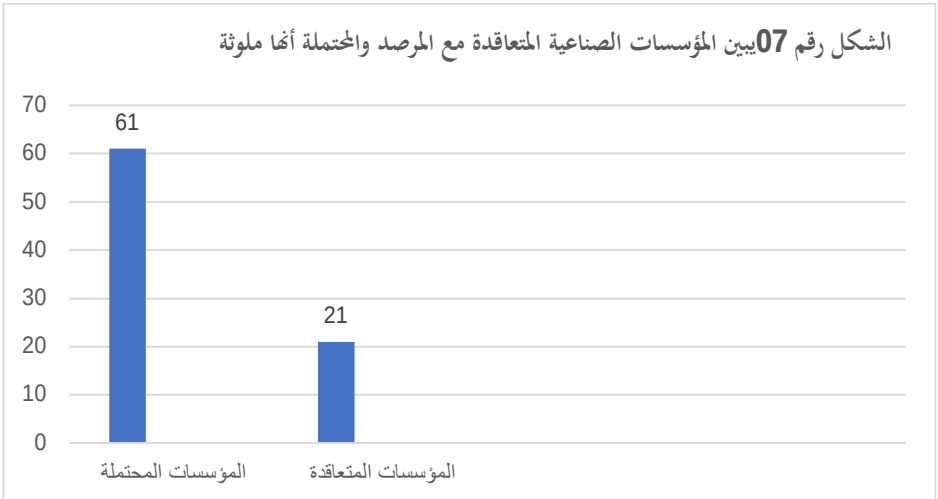

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

من خلال الشكل رقم 07 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصناعية كبير، وهذا ما جعل المرصد الوطني يهتم بها وبمخرجاتها. حيث قدرت بـــ 121 مؤسسة صناعية بولاية مستغانم، منها 61 مؤسسة محتمل أن نشاطها يلوث البيئة. للعلم أن النسيج الصناعي بالولاية فعال وله تأثير إيجابي من ناحية التنمية المستدامة وآخر سلبي على البيئة، لهذا السبب يعمل المرصد الوطني بالتنسيق مع مديرية البيئة لضبط التعاملات الاقتصادية، وحماية البيئة والانسان معا.

الشكل رقم 08يبين المؤسسات التي تعاقد مع المرصد الوطني لولاية مستغانم

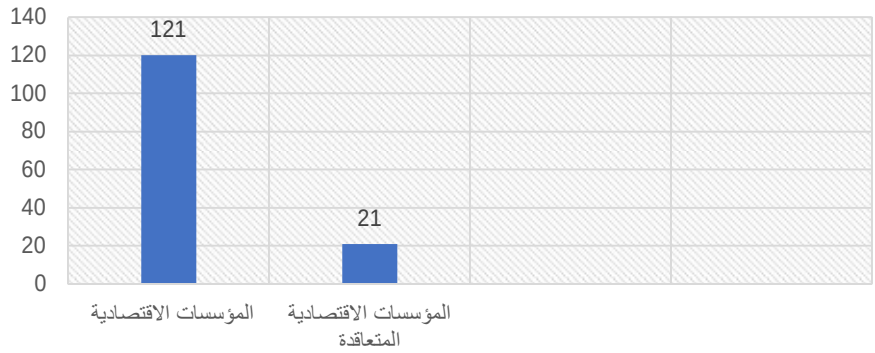

من خلال الشكل رقم 08 نلاحظ أن الفرق شاسع بين عدد المؤسسات الاقتصادية الفاعلة في المجال الصناعي والمؤسسات المتعاقدة مع المرصد، والتي قدرت بـــ 121 شركة. في حين هناك 21 شركة فقط منطوية تحت لواء المرصد الوطني، وهذا راجع إلى ان التعاقد مع المرصد هو اختياري. مع العلم أن المرصد الوطني يقدم شهادة تثبت احترام البيئة، وهذه الأخيرة تقوم بزيارات ميدانية كل ثلاثة أشهر ويتم من خلالها اعداد الكشف السنوي الذي يقدم الى مديرية البيئة. حيث تساعد هذه الشهادة المؤسسات الاقتصادية للحصول على شهادة التقييس العالمية والوطنية. ورغم ذلك فالمؤسسات الاقتصادية هي ليست مجبرة على تبني المسؤولية الاجتماعية، وبعضها لها نفايات مضرة بالبيئة والانسان معا. ولا يطبق عليها مبدأ من يلوث يدفع.

الشكل رقم 09يبين تصنيف المؤسسات حسب نوعية النفايات

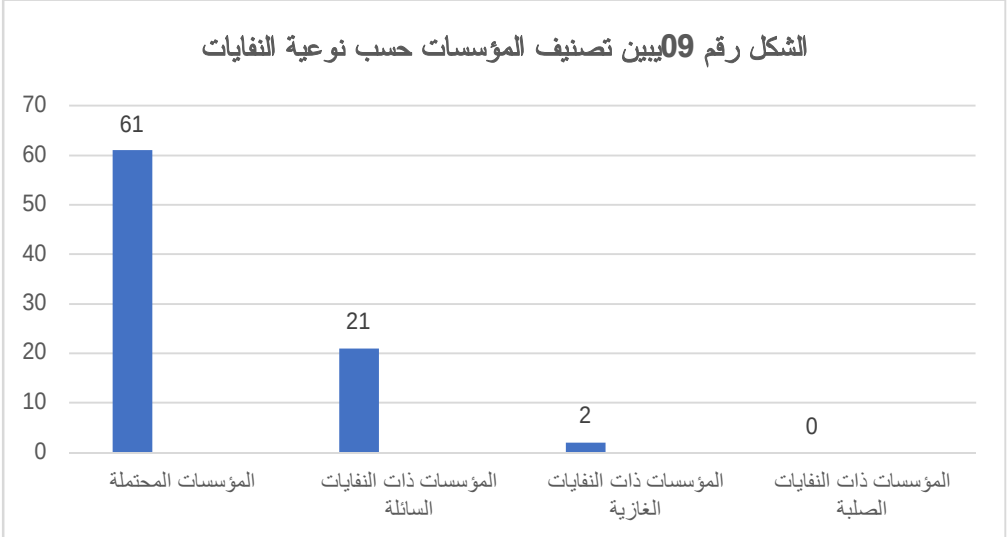

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

من خلال الشكل رقم 09 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصناعية من المحتمل ان تكون مخرجاتها ملوثة للبيئة هي 61 مؤسسة، منها 21 مؤسسة ذات نفايات سائلة ومؤسستين مخرجاتها نفايات غازي، في حين لا توجد مؤسسات ذات نفايات صلبة، وهذا حسب الدراسة الأولية التي أجراها المرصد الوطني بولاية مستغانم. وحسب طبيعة النشاط الاقتصادي بولاية مستغانم الذي يبين أن أغلبية المؤسسات لها مخرجات ذات نفايات سائلة. مما يتطلب من المرصد الوطني المراقبة والمرافقة المستمرة لكي تكون هذه النفايات صديقة للبيئة، وهذا حتى لا تلوث المياه الجوفية والتربة بالخصوص.

الشكل رقم 10يبين عدد المؤسسات الملوثة للبيئة والصديقة لها

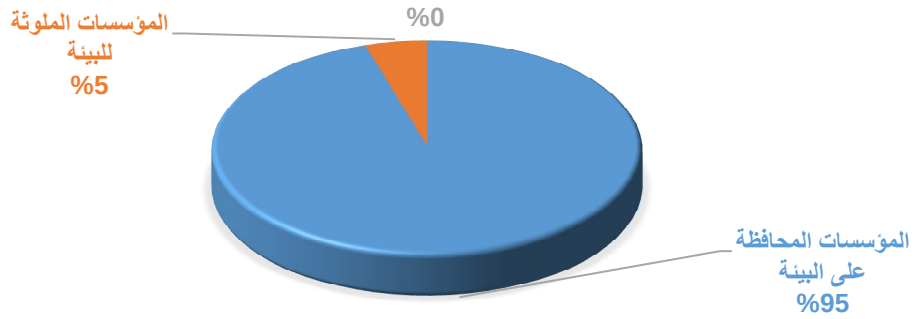

من خلال الشكل رقم 10 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصناعية المتعاقدة مع المرصد الوطني بولاية مستغانم والمحافظة على البيئة هي 20 مؤسسة بنسبة 95 بالمائة. هذا يعني أن المؤسسات الصناعية بولاية مستغانم واعية بأهمية المحافظة على البيئة، ولها ثقافة الاقتصاد الأخضر. وهذا دال على القيمة الاقتصادية للمؤسسات الصناعية وأثرها الإيجابي على التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى دال على نشاط المرصد الوطني بولاية مستغانم، الذي يعمل جاهدا على المراقبة الدورية والتبليغ عن النشاط الصناعية التي تخالف قوانين البيئة بمساعدة مديرية البيئة، وهذا حسب المرسوم التنفيذي رقم 07- 300 مؤرخ في 27 سبتمبر 2007، الذي يحدد كيفيات تطبيق الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

وبعد تحليل النتائج توصلنا إلى أن تحقيق التنمية المستدامة تتوقف على تبني المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية ومطالب الأطراف ذات المصلحة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية المدروسة

الخلاصة

ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي (تنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة). ويشجع البلد القيام بانتقال اتدريجي نحو اقتصاد أخضر يأخذ بعين الاعتبار أولوياته، خاصة بالنسبة للانتقال إلى الطاقة البديلة

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

التي تكتسي أهمية كبيرة. ويعتبر المخطط الخماسي* الجديد للنمو الاقتصاد الأخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي، ويشجع المخطط القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر (الفلاحة، والماء، وتدوير وتثمين النفايات، والصناعة والسياحة) وتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة. لكن لا يزال القطاع الخاص يفضل في الغالب منطق الربح على الاستدامة، إذ يتطور إدماج القضايا البيئية في إستراتيجيات الإنتاج وإرساء مقاربة المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل محتشم وبطريقة متفاوتة حسب القطاعات وحجم الشركة. وتتبناه عموما الشركات الكبرى التي تعتبره حتمية. وتنظر هذه الشركات للاقتصاد الأخضر كعنصر لتعزيز المسؤولية الاجتماعية لها، **(الندوة الإفريقية حول الإقتصاد الأخضر، 2014)** وتشكل المعرفة المحدودة بالتشريع البيئي وضعف الاستثمار والخبرة غير الكافية والولوج المحدود للتكنولوجيا، العوائق الأساسية لانخراط الشركات الصغرى والمتوسطة في المقاربة المراعية للبيئة، علما أن هذه الشركات تمثل 95 % من النسيج الصناعي. لهذا يشجع المرصد الوطني للتنمية المستدامة، الشركات التي تقوم بإنتاج منتجات صديقة للبيئة على اعتماد عدد من التدابير البيئية.

يستفيد الاقتصاد الوطني جزئيا من دعم الاستثمار العمومي في حين تبقى مساهمة القطاع الخاص محدودة، كما تسعى المؤسسات الصناعة جاهدة لإيجاد موطئ قدم في ظل الاقتصاد الأخضر. وأمام كل هذه التحديات، يحتاج الاقتصاد الوطني نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

النتائج:

- إن الاهتمام بالرسالة سببه أنها هي الوسيلة التي يتحدد على ضوئها الغرض من وجود المؤسسة وبها تعرف مجال أعمالها ومنافسيها، والسوق الذي تسعى إلى إشباع حاجاته ورغباته، كما تقف على تخصيص الموارد اللازمة لذلك؛
- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- يحقق الالتزام بالمسؤولية البيئية من قبل المؤسسة أرباحا على المدى البعيد.
- يوجد تفاعل بين رسالة المؤسسة وتقييم بيئتها، نتيجة لوجود ارتباط قوي بينهما؛
- وجود علاقة ارتباط قوية بين رسالة المؤسسة وبيئتها والأطراف ذات المصلحة؛

الاقتراحات:

- وضع برامج لإصلاح السياسة الصناعية لتشجيع الاستثمار الأخضر والمحافظة على البيئة؛

* تهدف الخطة الخماسية للنمو2015/2019 (262 دولار مليار) إلى تقليص حجم البطالة وتحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7% وتنويع الاقتصاد الوطني.

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

- إن الإدارة الإستراتجية هي ثورة الألفية الثالثة، وعلى المؤسسات الجزائرية إذا أرادت البقاء والاستمرارية أن تغير من نمط تسييرها إلى النماذج الحديثة في هذا المجال والذي يعتبر الوقوف على التفاعل بين الرسالة والبيئة أحد ثماره؛
- ضرورة الاستفادة من المؤسسات التي لها سبق في مجال التخطيط الاستراتيجي، من أجل إرساء فكر إستراتيجي يجنب صانعي القرار والمسيرين بالجزائر قصور النظر الذي يحول دون صياغة الرسالة بشكل جيد يأخذ بعين الاعتبار أهداف المؤسسة والأطراف ذات المصلحة والإنفاق البيئي الذي أصبح حتمية؛
- وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة، يشجع المؤسسات على تبني الاقتصاد الأخضر.
- على المؤسسات تبني المحاسبة الخضراء وتطبيق تطوير التكنولوجيا النظيفة، وإنتاج منتجات صديقة للبيئة؛
- يجب أن يصبح الإنفاق على حماية البيئة شعار كل المؤسسات التي تسعى إلى تعظيم الربح والاستمرارية.

الهوامش

Mohammed, Saleh Al-Henawi & All (1999). Introduction to Business and Finance. Alexandria, University House, pp. 105-106.

Saeed, Qassimi (2012). Interaction between the message and the environment in the Algerian economic institution. University of Setif, p. 48.

Report on the World Commission on Sustainable Development (2013, 10-25). Our Common Future and Sustainable Development. Retrieved from www.arab-api.org. Récupéré sur www.arab-api.org

African Green Economy Symposium (2014, 02 22-23). National Report on Industry and Green Economy, Oran.

United Nations Environment Program (2012). Global Ministerial Environment Forum on Green Economy, Twelfth Special Session of the Governing Council, Nairobi.

Ben Nama, F. ; Ashashi, w. (2012). Business ethics as a competitive advantage for business organizations. Mostaganem University, Journal of Strategy and Development (3), 48.

Hussein,Al Asraj (2010).Corporate Social Responsibility.Bridge Development (90),7.

Zuwilif, Mahdi, Mohsen, Ghallabi, Taher, Mohammed, Mansour (2005). Corporate Social Responsibility and Transparency of the Information System. Humanities (36).

المجلد. 2، العدد. 2 (ديسمبر 2018)؛ ISSN: 2602-5655

Sultan, C. (2006). Strategic thinking and getting out of the current impasse. Umm Al Qura Est For Translation & Distribution.

Semleli, Y. (2005). The impact of strategic management of human resources and competency development on the competitive advantage of the economic institution. PhD thesis in economic sciences. Algeria University.

Taher, Mohsen, Mansour, Al-Ghalibi (2005). Social Responsibility and Business Ethics. Wael Edition, Jordan

Abdelhamid, Abdelfettah, Elmaghribi (1999). Strategic Management to Meet the Challenges of the 21st Century. Arab Nile Group, Cairo

Abdesselam, Abu Qahf (2001). Marketing: A Contemporary View. The library and the printing press, Beirut.

Falah, Hussein, al-Hassani (2004). Strategic Management: Its concepts, its operators, its contemporary operations (Vol 2). Dar Wael Publishing, Jordan

Mohammed, Ghinem, Othman ; Magda, AbuZant (2008). The problem of sustainable development in light of the prevailing economic culture. Jordan University, edition 35 (1), 177

Meriem, Sophi ; Meriem, Guwai (2012). Work ethics as a tool to reduce the phenomenon of administrative corruption in developing countries. National Forum on "Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial and Administrative Corruption".

Mustafa, Mahmoud, Abu Bakr ; Fahd, Ben Abdullah, Al-Naim (2008). Strategic management and quality of thinking and decisions in contemporary institutions. University House, Alexandria.

Wahiba, Mokadem (2012). Evaluation of the Response of Business Organizations in Algeria to Social Responsibility. PhD thesis, Oran University

Stone, S. (2010, octobre 7-8). The role of green economy in sustainable development, p. 22.